أنباء مصرية

فتح باب الترشح السبت المقبل.. والاقتراع بالداخل يومي 4 و5 أغسطس

«الوطنية للانتخابات»: إجراء انتخابات مجلس الشيوخ للمصريين بالخارج 1 و2 أغسطس المقبل

القاهرة ـ أحمد صبري ـ وناهد إمام

جانب من المؤتمر الصحافي الذي عقدته الهيئة الوطنية للانتخابات أمس برئاسة المستشار حازم بدوي

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة المستشار حازم بدوي، أمس، عن فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الشيوخ اعتبارا من 5 حتى 10 الجاري، على أن تجرى العملية الانتخابية خارج مصر يومي 1 و2 أغسطس المقبل، وداخل مصر يومي 4 و5 أغسطس.

وقال رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات المستشار حازم بدوي، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته الهيئة للإعلان عن الجدول الزمني لانتخابات مجلس الشيوخ، إن عملية تلقي طلبات الترشح ستجري خلال الفترة من 5 حتى 10 الجاري يوميا من الساعة 9 صباحا حتى الساعة 5 عصرا عدا اليوم الأخير، حتى الساعة 2 ظهرا.

وأضاف أنه سيتم إعلان كشوف أسماء المترشحين ورموزهم الانتخابية يوم 11 يوليو، فيما تتولى محكمة القضاء الإداري الفصل في الطعون إذا وجدت خلال الفترة من 14 إلى 16 يوليو، مشيرا إلى أن إعلان القائمة النهائية للمرشحين ستكون في 18 الجاري، مشيرا إلى أنه تحدد يوم 20 يوليو كموعد أخير لتقديم التنازلات عن الترشح، لتبدأ مرحلة الصمت الدعائي اعتبارا من 31 يوليو.

وفيما يتعلق بإعلان نتيجة التصويت يوم 12 أغسطس، تليها مرحلة تقديم الطعون خلال 48 ساعة من إعلان النتيجة، لتباشر المحكمة الإدارية العليا الفصل في الطعون خلال 10 أيام.

وقال رئيس الهيئة إن مرحلة الإعادة في انتخابات مجلس الشيوخ ـ حال تطلب الأمر ذلك ـ ستبدأ بالصمت الدعائي في 24 أغسطس المقبل، حيث تجري العملية الانتخابية يومي 25 و26 أغسطس في الخارج، وفي الداخل يومي 27 و28 أغسطس، على أن تعلن نتائج جولة الإعادة في 4 سبتمبر المقبل.

ودعا جموع الناخبين داخل مصر وخارجها إلى المشاركة الكثيفة والفاعلة في انتخابات مجلس الشيوخ، مشيرا إلى أن الإقبال على صناديق الاقتراع لا يمثل مجرد ممارسة لحق دستوري وإنما هو أداء لأمانة ومسؤولية وطنية وضميرية.

وأوضح أن كل بطاقة اقتراع في العملية الانتخابية تسطر ورقة في كتاب المستقبل وصون الأرض وتجديد عهد الوفاء لمصر التي تستحق من مواطنيها أن يبذلوا الغالي والنفيس.

وشدد رئيس الهيئة على أن الهيئة الوطنية للانتخابات تعاهد الشعب المصري على أن تظل صادقة وحاملة لأمانة حماية إرادة الناخبين، مشيرا في هذا الصدد إلى أن الهيئة بذلت طيلة الفترة الماضية جهودا كبيرة في مجال توعية الناخبين، حيث حرصت على إقامة العديد من الندوات وورش العمل بمقرها، وفي أماكن أخرى عديدة لجمهور المرأة والشيوخ وشباب الناخبين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

أنباء سورية

روبيو: سندرس التعليق الكامل المحتمل لقانون «قيصر»

ترحيب سوري برفع العقوبات الأميركية: نقطة تحول للانفتاح على المجتمع الدولي

عواصم ـ وكالات: رفع الرئيس الأميركي دونالد ترامب رسميا العقوبات المفروضة على سورية، على أمل إعادة دمج الدولة التي مزقتها الحرب في الاقتصاد العالمي.

ووقع ترامب أمرا تنفيذيا أنهى بموجبه «حالة الطوارئ الوطنية» القائمة بشأن سورية منذ عام 2004 والتي فرضت بموجبها عقوبات شاملة على دمشق أثرت على معظم المؤسسات التي تديرها الدولة ومن بينها البنك المركزي.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولاين ليفيت للصحافيين إن توقيع هذا الأمر التنفيذي «يأتي في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز ودعم مسار البلاد نحو الاستقرار والسلام». من جهته، قال مسؤول العقوبات في وزارة الخزانة الأميركية براد سميث إن هذه الخطوة «ستنهي عزلة البلاد عن النظام المالي الدولي، وتهيئ للتجارة العالمية وتحفز الاستثمارات من جيرانها في المنطقة وكذلك من الولايات المتحدة».

بدوره، أكد وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو أن الولايات المتحدة تتخذ إجراءات تدعم سورية موحدة ومستقرة، مشيرا إلى أنه تتم دراسة تعليق قانون قيصر بالكامل. وقال روبيو في تغريدة عبر منصة إكس: «بموجب الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس دونالد ترامب بإنهاء العقوبات المفروضة على سورية، تتخذ الولايات المتحدة المزيد من الإجراءات لدعم سورية مستقرة وموحدة، تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها»، مضيفا: «لن تشكل العقوبات الأميركية عائقا أمام مستقبل سورية». وفي تصريحات عقب صدور الأمر التنفيذي، أوضح روبيو أنه سيدرس التعليق الكامل المحتمل لقانون قيصر، في إطار مراجعة شاملة للسياسة الأميركية تجاه سورية. بدوره، وصف المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية توماس باراك، في تدوينة عبر منصة إكس، الأمر التنفيذي بالعمل التاريخي وقال: «أشكر الرئيس ترامب ووزير الخارجية على مواصلتهما بجرأة نسج خيط سوري مهم في نسيج السلام والازدهار الجديد في الشرق الأوسط».

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني

وجاء في الأمر الذي أصدره البيت الأبيض أن سورية «تغيرت» منذ سقوط الأسد، بما في ذلك من خلال «الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة السورية الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع».

وسارعت الحكومة السورية إلى الترحيب بخطوة ترامب. وقال وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني في منشور على منصة «إكس» نرحب بإلغاء الجزء الأكبر من برنامج العقوبات المفروضة على الجمهورية العربية السورية، بموجب القرار التنفيذي التاريخي الصادر عن الرئيس ترامب. وأضاف أن هذا القرار «يمثل نقطة تحول مهمة من شأنها أن تسهم في دفع سورية نحو مرحلة جديدة من الازدهار والاستقرار والانفتاح على المجتمع الدولي».

وشدد الوزير السوري على أنه «برفع هذا العائق الكبير أمام التعافي الاقتصادي، تفتح أبواب إعادة الإعمار والتنمية التي طال انتظارها، وتأهيل البنى التحتية الحيوية، بما يوفر الظروف اللازمة للعودة الكريمة والآمنة للمهجرين السوريين إلى وطنهم».

وأبقت الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على أركان الحكومة السابقة، وفي مقدمهم الرئيس المخلوع بشار الأسد.

وأجرت سورية مؤخرا أول تحويل مالي إلكتروني عبر النظام المصرفي الدولي منذ عام 2011.

مجلس الوزراء: منظومة توريد القمح تعمل بشكل منتظم وسط إقبال مستمر من المزارعين

القاهرة ـ هالة عمران

أكد المركز الإعلامي لمجلس الوزراء انتظام سير منظومة توريد القمح للموسم الحالي لعام 2025، مشيرا إلى أن عمليات التوريد مستمرة بشكل طبيعي في مختلف مواقع التخزين على مستوى الجمهورية دون إغلاق، مع وجود إقبال ملحوظ من المزارعين أسفر عن توريد كميات كبيرة من القمح، ومن المقرر أن ينتهي الموسم في 15 أغسطس المقبل. وأوضح المركز الإعلامي حقيقة ما تم تداوله بشأن عجز منظومة توريد القمح المحلي للموسم الحالي عن تحقيق مستهدفاتها وإغلاق بعض مراكز التجميع قبل موعدها المقرر نتيجة لعزوف المزارعين عن التوريد، مشيرا إلى ارتفاع إجمالي الكميات الموردة خلال العام الحالي بنسبة 16٪، لتصل إلى 3,91 ملايين طن حتى اليوم مقارنة بـ 3,38 ملايين طن خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، بزيادة قدرها 530 ألف طن. وأشار المركز الإعلامي إلى أن الكميات الموردة خلال العام الحالي تعد كميات غير مسبوقة نتيجة لإتاحة العديد من التسهيلات للمزارعين، والتي يتمثل أبرزها في تبكير إعلان سعر التوريد قبل موسم الزراعة، وزيادة سعره ليصبح 2200 جنيه للأردب، وهو ما يفوق سعر القمح المستورد، إلى جانب السداد الفوري لمستحقات المزارعين خلال 48 ساعة بحد أقصى من التوريد، مما شجع المزارعين على زراعة القمح وتوريده بكميات كبيرة للدولة.

تشمل فئتي «المجنسين والعاملين في المؤسسات التركية والمتزوجين من مواطنين أتراك»

«المنافذ» تعلن تسهيلات لعبور السوريين من تركيا

وكالات: أعلنت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية في سورية تسهيلات لفئات من السوريين المقيمين في تركيا والراغبين في زيارة سورية تشمل المجنسين والعاملين في المؤسسات التركية والمتزوجين من مواطنين أتراك.

وأوضح مدير العلاقات العامة في الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، مازن علوش، في منشور له على «فيسبوك» أنه اعتبارا من اول يوليو تطبق تسهيلات جديدة للعبور من المعابر البرية السورية.

وتشمل التسهيلات فئتين: أولا: السوريون حاملو الجنسية التركية (مزدوجو الجنسية): يسمح لهم بالعبور عبر المعابر البرية باستخدام جوازات سفرهم. ويمكن للعاملين في المؤسسات الرسمية التركية أو المقيمين في المدن الحدودية الدخول والخروج اليومي باستخدام بطاقة الهوية، بشرط إبراز جواز السفر.

الوثائق المطلوبة عند تقديم الطلب: بطاقة الهوية ـ جواز السفر ـ نسخة من قيد النفوس العائلي.

وتقدم الطلبات مباشرة عند المعبر الحدودي، وبعد إجراء فحص الوثائق يتم تنفيذ المعاملة بجواز السفر.

ثانيا: السوريون المتزوجون من مواطنين أتراك ولم يحصلوا بعد على الجنسية التركية: يسمح لهم بالعبور عبر المعابر باستخدام بطاقة الهوية، شرط تقديم وثيقة رسمية تثبت الزواج.

وفي حال كان الطفل سيعبر مع الطرف السوري، يشترط تقديم موافقة خطية من الطرف التركي الوثائق المطلوبة: بطاقة الهوية ـ جواز السفر ـ نسخة من قيد النفوس العائلي ـ وثيقة الزواج.

وأشار علوش إلى أن المعابر البرية الواقعة ضمن منطقة «نبع السلام» (تل أبيض، رأس العين)، يمكن استخدام المركبات في العبور شرط استيفائها لمتطلبات الإجراءات الجمركية.

وتفرض السلطات التركية على السوريين المقيمين على أراضيها المعبر الذي سيعبرون منه نحو الأراضي السورية، إذ تخصص معابر محددة للزيارات للسوريين، ومعابر أخرى للراغبين بالعودة الطوعية، ومعبرا محددا للسوريين مزدوجي الجنسية (السورية والتركية).

أنباء لبنانية

3 محاور تشغل بال «الثنائي».. ونواب «الوسط» يعملون «ع القطعة»

«دَفعة» لأهل الحكم في ملف السلاح.. وردّ إيجابي على «الورقة الأميركية»

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

رئيس الجمهورية العماد جوزف عون مستقبلا رئيس الجامعة الأميركية في بيروت فضلو خوري (محمود الطويل)

تأخذ الساحة السياسية اللبنانية دفعة تنعش خطوات أركان الحكم في البلاد، الساعين إلى الاستمرار في إمساك العصا من منتصفها، بالتوازن في تلبية مطالب المجتمع الدولي لجهة حصرية السلاح بيد السلطات اللبنانية، وتحقيق خطوات إصلاحية في الإدارة العامة اللبنانية، وبين مطالب قسم من أهل الداخل بتوفير ضمانات لم يحققها اتفاق وقف إطلاق النار الموقع مع إسرائيل في 27 نوفمبر 2024. مصدر مقرب من «الثنائي الشيعي» قال لـ «الأنباء» رداً على سؤال عن تسليم سلاح «الحزب»: «في النهاية لن يبقى سلاح غير سلاح الدولة، وسيسلم كل سلاح».

عبارة تختصر مسارا لن يكون سهلا. صحيح إن الأمور بخواتيمها، لكن أركان السلطة في لبنان يوازنون بين طلب المجتمع الدولي وتحقيق الانسحاب العسكري الإسرائيلي من الأراضي التي تم احتلالها بعد اتفاق وقف إطلاق النار، وما جرى من منع «إسرائيلي بالنار» للأهالي من العودة إلى مناطق حدودية باتت منكوبة بفعل الدمار والتفجير الممنهج للمنازل والبنى التحتية بعد وقف النار أيضا.

للغاية، يعمل أهل الحكم في لبنان على صياغة رد على ورقة المبعوث الأميركي توماس باراك. رد سيتضمن التأكيد على حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية وأجهزتها الرسمية العسكرية، مرفق بخطوات تنفيذية، ومطالب تشدد على السيادة اللبنانية على كامل أراضي البلاد، وفي مقدمتها تحقيق الانسحاب العسكري الإسرائيلي. في أي حال، تسلك الاتصالات التي يبذلها أركان الحكم في لبنان مسارا إيجابيا، ويتصدرها قبل كل شيء العمل على تثبيت الأمن والاستقرار، ما يكفل استمرار الصدمة الإيجابية في البلاد، والتي أسفرت زحمة سير خانقة في كل ساعات النهار بعد وصول الموظفين للالتحاق بدوام العمل الرسمي، في إشارة إلى حركة كثيفة للمغتربين الذين يمضون إجازة فصل الصيف في ربوع الوطن.

وأضاف المصدر أن «الثنائي» يحارب على ثلاثة محاور هي: «قانون الانتخاب، إذ يرفض إلغاء مقاعد النواب في الخارج لأنها سترتد عليه سلبا، ليس كما هو معلن بسبب عدم القدرة على إجراء حملات انتخابية او التواصل مع المغتربين بسبب العقوبات، او تعرض ناخبيه لضغوط وخشيتهم من الانكشاف بتأييد أحد طرفيه فحسب، بل لأن معظم مغتربي الدوائر التي يسودها «الثنائي الشيعي» يقترعون لمعارضيه، وقد بدا ذلك واضحا خلال انتخابات العام 2022. وبالتالي، فإن هناك خشية من إحداث خرق في صفوف النواب الشيعة الـ 27 الموزعين بين كتلتي الثنائي».

وتابع: «المحور الثاني الأساسي الذي يحارب عليه أحد طرفي الثنائي، هو رفضه تسليم سلاحه. غير أنه يدرك جيدا ان قرارا حكوميا داخليا، وإرادة دولية حازمة في هذا الاتجاه لا يمكن القفز فوقهما. وبالتالي فإن الرفض والمماطلة يراد منهما تحقيق مكاسب أخرى أو ضمانات في عدة مجالات».

وكشف عن أن المحور الثالث هو تركيز أحد طرفي الثنائي المتعلق بمستقبله السياسي، إذ يرى أن الأبعاد الأخرى التي تتجاوز السلاح، تستهدف تجفيف مصادر تمويله وفي مقدمتها القضاء على شبكته المالية الخاصة، وكذلك تشديد الرقابة على تمويله سواء من اللبنانيين في الداخل أو من المغتربين الذين يخشون على مصالحهم في الدول التي يقيمون فيها، إضافة إلى مصدر القلق الذي ينطلق من احتمال تراجع او توقف مصدر التمويل لموازنته ضمن محوره الإقليمي، في ضوء المترتبات المالية الكبيرة التي تقع على كاهله من التزامات تجاه عائلات أفراد قضوا في الحروب وآخرين تعرضوا لإصابات بالغة، إلى شؤون لوجستية تتعلق بالعمل السياسي.

في السياسة الداخلية، أظهرت الجلسة التشريعية العامة، التي عقدت على دفعتين أول من أمس، مدى الانقسام السياسي الواسع بين القوى الأساسية في البلاد، رغم ما تخللها من إشارات إيجابية ببقاء هذا الخلاف تحت سقف النقاش القانوني الدستوري. كما لفت الابتعاد عن السجالات والمواجهات الشخصية كما كان يحصل سابقا. وأظهرت الصورة السياسية للمجلس ان ثمة محورين لا يستطيع أحدهما فرض هيمنته، مع وجود كتل وسطية، ولو لم تكن كبيرة، تستطيع أن تحدث الفرق مع نواب مستقلين يضعون قدما في هذا المحور والقدم الأخرى في المحور الثاني، بمعنى انهم يتخذون الموقف من هذا الفريق أو ذاك وفقا للموضوع المطروح، وليس من موقف سياسي مسبق، ما يصح تسميته بـ«المواقف ع القطعة»، وهذا ما جعل المعارضة تفشل في تعطيل الجلسة على رغم انسحاب ممثلي أحزابها الأساسية والمساعي التي بذلت من قبلهم لحث النواب المستقلين على الانسحاب، وبالتالي تم تسجيل نقطة لصالح التوجه الذي يقوده رئيس المجلس نبيه بري. وقالت مصادر نيابية لـ «الأنباء»: «بعض النواب والكتل الصغيرة، ورغم تأييدهم المبدئي لطرح المعارضة بشأن اقتراع المغتربين وإلغاء المادة 12 من القانون الصادر عام 2017، والذي يعطي الاغتراب 6 نواب في الخارج ابتداء من العام 2026، لم ينسحبوا من القاعة انطلاقا من قناعة لديهم بأن حشر «الثنائي الشيعي»، وتحديدا «الحزب»، لن يكون في مصلحة البلد وقد يؤدي إلى خطوات مقابلة لا تحمد عقباها.

وفي مقدمة هؤلاء نواب الحزب «التقدمي الاشتراكي» برئاسة تيمور جنبلاط، الذي رفض نوابه مغادرة القاعة، وكذلك كتلة «الاعتدال الوطني» الشمالية.

وأمس، أرجأ مجلس النواب البت في اقتراح القانون الرامي إلى تعديل الفقرة (ب) من المادة 7 من القانون رقم 367 الصادر في الأول من أغسطس عام 1949 مزاولة مهنة الصيدلة معدلا. وأقر اقتراح قانون تمكين البلديات معدلا بشطب كلمة المحاكم من المادة الرابعة في القانون. في نشاط القصر الجمهوري ببعبدا، اطلع رئيس الجمهورية العماد جوزف عون من رئيس الجامعة الأميركية في بيروت د. فضلو خوري، على أوضاع الجامعة وطلابها، والإجراءات المتخذة لرعايتهم إنسانيا واقتصاديا، بالإضافة إلى إنشاء كليات تعنى باختصاصات حديثة ومتطورة.

«حوار السلاح ليس تهرباً من الواقع ولا لشراء الوقت»

الوزير السابق جورج كلاس لـ «الأنباء»: 3 إشكاليات أساسية تواجه حكومة سلام التي تعمل بحكمة

بيروت ـ زينة طبّارة

الوزير السابق د. جورج كلاس

قال وزير الشباب والرياضة السابق د.جورج كلاس في حديث إلى «الأنباء»: «لا يمكن الفصل بين خطاب القسم والبيان الوزاري من حيث حسن الأداء وصوابية المسار الإصلاحي للعهد والحكومة على حد سواء، لاسيما من حيث كيفية معالجة الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الفوضى غير الخلاقة التي عمت البلاد منذ العام 1975 حتى تاريخه».

وأضاف كلاس: «أبلت حكومة الرئيس نواف سلام خلال الأشهر الخمسة الأولى من عمرها البلاء الحسن في مقاربتها للملفات الداخلية، لاسيما الشائكة وأبرزها حصرية السلاح بيد الدولة، وفي إعادة ترتيب وتحصين علاقات لبنان سواء مع الدول العربية الشقيقة لاسيما الخليجية منها، أم مع الدول الغربية الصديقة منها والمقربة تاريخيا من لبنان».

وتابع: «3 إشكاليات أساسية تواجه اليوم حكومة الإصلاح والإنقاذ التي تعمل بحكمة وتروي وبصيرة ثاقبة على إيجاد المخارج الآمنة منها واجتراح الحلول النهائية لها، وهي إعادة إعمار ما هدمته آلة الحرب الإسرائيلية في الجنوب والبقاع والضاحية، وأموال المودعين في المصارف اللبنانية، وزمنية لا كيفية سحب السلاح وحصره بيد الدولة، مع الإشارة إلى ان العهد رئاسة وحكومة، وعلى رغم مقاربته للإشكاليات المذكورة بخطوات هادئة غير متسرعة على عكس ما يطلبه المجتمع الدولي، تمكن من تثبيت ثقة الأخير به، ومن الحفاظ على كامل الدعم العربي والغربي له».

وردا على سؤال، قال كلاس: «مقاربة الرئيس جوزف عون لملف حصر السلاح بيد الدولة على قاعدة الحوار والمناقشة، ليست تهربا من الواقع ولا هي لشراء الوقت كما يحلو للبعض تسويقه إعلاميا، بل تندرج في سياق السياسة الهادئة والحكيمة التي يتبعها الرئيس عون للوصول إلى خواتيم آمنة وسعيدة في هذا الملف، خصوصا ان حزب الله لم يرفض بالمطلق تسليم سلاحه للدولة اللبنانية، بل اشترط انسحاب إسرائيل من الجنوب كخطوة رئيسية أساسية للولوج منها، وبعدها إلى مرحلة جديدة تحت عنوان لا سلاح على الأراضي اللبنانية إلا سلاح الجيش والقوى الأمنية».

وعن قراءته لإشكالية التعيينات القضائية بين رئيس مجلس النواب نبيه بري ووزير العدل عادل نصار، قال كلاس: «بين الطوباوية والعقلانية خيط رفيع لا بد من الاعتراف بأهميته وخصوصيته للتمييز والتوازن بين هذين المقامين على تلازمهما بالمفهوم والمعنى. الخيط الذي جسدته التركيبة اللبنانية الفريدة من نوعها في العالم بالتوافق بين القوى والشرائح اللبنانية، ولا بد بالتالي من تقديم مفهوم التوافق في ملف التعيينات القضائية على مفهوم الاستقلالية بما يتماهى والخصوصية اللبنانية، شرط ان يكون الرجل الأنسب في المكان المناسب له ضمن مفهوم المراقبة والمحاسبة لمجلس النواب، تماما كما نجح العهد في إنجاز التعيينات الأمنية بهدوء وسلاسة».